ضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

السنة الواحدة والثلاثون - العدد الفصلي الرابع (أكتوبر - ديسمبر) 2013

ملف خاص

الملتقى العربي للاستثمار

الملتقى العربي للاستثمار
Arab Investment Meeting
فجوة جاذبية الاستثمار

فجوة جاذبية الاستثمار في الدول العربية

- الافتتاحية 3
- أنشطة المؤسسة 4
- الملتقى العربي للاستثمار 6
- مشروع التوصيات 30

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع أبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطرالتجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة. وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم. وتحصيل ديون الغير. وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها. وتأسيس شركات المعلومات. والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة. ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات). وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية. وتعديلها. وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين. تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات. وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية. إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها. تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية. وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ / ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ / إسحاق عبد الغني عبد الكريم	عضواً
سعادة الدكتور / علي رمضان أشنيبيش	عضواً
سعادة الأستاذ / خالد علي البستاني	عضواً
سعادة الأستاذ / أحمد علي بوكشيشة	عضواً
سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله	عضواً
سعادة الأستاذة / شفاء محمد عمر بن مخاشن	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ / فهد راشد الإبراهيم

الملتقى العربي للاستثمار .. المصارحة بداية الحل

تـــدرك غالبية الدول العربيـــة، حتى الغنية المصدرة لـــرأس المال، أنها في حاجة للاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة وذلك للاستفادة من فوائدها العديدة التي تتجاوز مجرد توفير التمويل وتشـــمل نقل التكنولوجيا ونظم الإدارة والتســـويق الحديثة وغيرها، وفي هذا الســـياق بذلـــت تلك الدول جهودا متباينة لتحســـين مناخ الاستثمار وزيادة التدفقات الواردة إليها، مما ترتب عليه تحســـن نسبي في حجم تلك التدفقات ولاسيما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشـــرين. إلا ان حصة المنطقة من التدفقات العالمية ظلت ضعيفة ولم تتجاوز 5% في المتوسط خلال تلك الفترة.

وكان من الضروري أن تقوم المؤسسة بواجبها تجاه الدول العربية الأعضاء طبقا لاتفاقية تأسيسها وذلك بمحاولة كشف الأسباب الحقيقية والجوهرية وراء هذا الأداء الضعيف وفق أسلوب علمي وموضوعي وصريح يرتكز على مراجعة شاملة لمنهجية رصدها لمناخ الاستثمار في المنطقة عبر إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الذي يرصد 114 محددا اقتصاديا ومؤسسيا واجتماعيا لجاذبية الدول عموما والدول العربية على وجه الخصوص للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد كشفت نتائج هذا الرصد عن نقاط ضعف عديدة جعلت الدول العربية تحل في المرتبة الخامسة عالميا من أصل سبع مجموعات جغرافية على صعيد قدرتها على جذب الاستثمار مقارنة ببقية المناطق في العالم.

وفي هذا السياق جاء تحرك المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت لتنظيم الملتقى العربي للاستثمار في ديسمبر 2013 بمشاركة الجهات المعنية بالاستثمار والتخطيط والقطاع الخاص في الدول العربية لبحث نقاط الضعف والقوة في بيئة الاستثمار العربية. ومحاولة رسم استراتيجية مجدية لسد ما يعرف بفجوة جاذبية الاستثمار في المنطقة.

ولله الحمد. فقد حظى الملتقى بحضور مهم من نحو 300 من الوزراء والمسئولين والدبلوماسيين ورجال الأعمال والخبراء والمتخصصين والشخصيات العامة والإعلاميين من مختلف الدول العربية وذلك على مدى يومي انعقاده. كما أثمرت فعالياته ولقاءاته عن تبادل للمعلومات والتجارب والخبرات وإبرام اتفاقات وصفقات. كذلك أفرزت مناقشاته الموضوعية والصريحة عن توصيات علمية وموضوعية عديدة من بينها تكليف المؤسسة بالدعوة لأول ملتقى يجمع جهات تشجيع الاستثمار في المنطقة تمهيدا لتحقيق هدف مشترك طال انتظاره ويتمثل بإنشاء كيان تنسيقي فيما بينها.

وحقيقة فقد كشف الملتقى عن مجموعة من الإيجابيات التي تمثل تغيرا استراتيجيا في نمط التعاطي العربي مع القضايا والتحديات التي تواجه الاستثمار في المنطقة والتي تجلت في مستوى الصراحة والموضوعية التي تحلى بها المسؤولون المشاركون وخصوصا على صعيد الاعتراف بوجود نقاط ضعف ومشاكل في مجالات عديدة تعترض تحسين مناخ الاستثمار. فضلا عن ترحيبهم بقيام المؤسسة بكشف تلك النقاط وفق منهجية متكاملة عبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. والاهم هو قناعة صناع القرار بضرورة التحرك المدروس على المستويين القطري والإقليمي لتعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر وضمان توجيهه بشكل سليم ليخدم أهدافها التنموية.

ومما يعزز من أهمية سرعة هذا التحرك سببان رئيسيان هما:

- الأول دائم: ويتعلق باستمرار وجود مشاكل تعوق قدرتنا على اللحاق بمسيرة التنمية الحقيقية بمفهومها الشامل التي ترتكز في مكوناتها على الانفتاح المدروس على العالم وفق آليات تعزز من إمكاناتنا في جني الفوائد من علاقاتنا الخارجية. وكذلك التعامل بموضوعية وفعالية مع الاستحقاقات والتحديات المترتبة على ذلك.
- الثاني طارئ: ويتصل بالتطورات والأحداث المحلية والعربية والدولية الأخيرة التي خلفت تحديات وفرصاً وتضعنا في سباق مع الزمن للعودة إلى حالة الاستقرار التي تمهد لاتخاذ مسار تنموي جديد وفعال.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في نجاح هذا الملتقى ولاسيما راعي الحدث سمو رئيس مجلس الوزراء لدولة الكويت ووزير التجارة الصناعة لدولة الكويت ورؤساء الجلسات والمتحدثون وجميع المشاركين والوزراء والمسئولون والدبلوماسيون ورجال الأعمال والخبراء والمتخصصون والشخصيات العامة والإعلاميون. كما أخص بالشكر اللجنة التنظيمية على جهودها التي بذلتها طيلة الشهور التسعة السابقة واللاحقة لانعقاد الملتقى.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

المجلس أقر الخطة الاستراتيجية 2014-2018 والمبررات والضوابط المقترحة لزيادة رأس المال

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لعام 2013

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الرابع لعام 2013 يوم الخميس الموافق 14 نوفمبر 2013 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 1 مايو 2013 إلى 31 أغسطس 2013، حيث أوضح ان المؤسسة تلقت خلال فترة التقرير (126) طلباً لضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات والتجارة الداخلية بقيمة إجمالية بلغت 268 مليون دولار أمريكي، منها ثلاثة طلبات لضمان الاستثمار تقدمت بها شركة من جزر موريشيوس وأخرى من أمريكا بالإضافة إلي طلب ورد من وسيط إعادة التامين وذلك لضمان ثلاثة مشاريع استثمارية في مصر بقيمة إجمالية بلغت 88.7 مليون دولار، في حين بلغ عدد طلبات تامين ائتمان الصادرات والتجارة الداخلية (123) طلباً بقيمة إجمالية بلغت 179.3 مليون دولار منها (27) طلب تأمين تجارة داخلية بقيمة 14.8 مليون دولار تقدمت بها شركات ومؤسسات مالية من (8) دول عربية ودولة أجنبية واحدة بالإضافة إلى عدد من المصارف العربية والأجنبية المشتركة.

هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات التأمين المضمونة خلال فترة التقرير 399.3 مليون دولار أمريكي، وذلك بانخفاض نسبته 13.83 % عن قيمة العمليات لذات الفترة من العام 2012، علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التامين الوطنية العربية.

كما بلغ إجمالي إيرادات عمليات الضمان خلال فترة التقرير بما فيها حصص شركات إعادة التأمين حوالي 2.8 مليون دولار بزيادة بلغت نسبتها 47.77 % عن الفترة ذاتها من العام السابق، منها أقساط ضمان محققة بقيمة 1.897 مليون دولار.

أما القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان كما في 31 أغسطس 2013 فقد بلغت نحو 979 مليون دولار وذلك بانخفاض نسبته 10.10 % عن القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان كما في 31 أغسطس 2012 والبالغة 1089 مليون دولار. وتوزعت هذه القيمة بنسبة 21.10% لعقود ضمان الاستثمار ونسبة 78.90 % لعقود تأمين الائتمان، في حين بلغت الالتزامات القائمة علي المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة كما في 31 أغسطس 2013 نحو 329 مليون دولار تمثل 33.6 % من القيمة الإجمالية للمحفظة، وذلك مقارنة بمبلغ 383.3 مليون دولار تمثل 35.2 % من القيمة الإجمالية للمحفظة كما في 31 أغسطس 2012، أي بإنخفاض نسبته 14.2 %، هذا ولم تقم المؤسسة بدفع أي تعويض خلال فترة التقرير.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال المعروض عليه، واصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وقد تناولت هذه البنود الموضوعات التالية:

- التصديق على محضر وقرارات الاجتماع السابق.
- تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة خلال الفترة من 2013/5/1 إلى 2013/8/31.
- مذكرة في شأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2014.
- مذكرة بشأن المبررات والضوابط المقترحة لزيادة رأس المال.
- خطة المؤسسة الاستراتيجية للفترة 2014-2018.
- التقرير الدوري لرئيس التدقيق الداخلي.

هذا وقد أقر المجلس الخطة الاستراتيجية المقترحة 2014 - 2018، مشيداً بجهود الإدارة العامة الملموسة في إعدادها وما تضمنته من أفكار جديدة، وأنشطة مقترحة ستساعد في زيادة قدرة المؤسسة على النفاذ إلى الأسواق العربية، وستساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء. والتي يتوقع مع تنفيذها كما عرضت أن تؤدي إلى تطوير عمل المؤسسة مستقبلاً بشكل ملحوظ.

وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2014 يوم الخميس الموافق 20 فبراير 2014 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات الضمان خلال الربع الرابع من العام 2013 فقد تسلمت المؤسسة، 61 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة من 10 دول عربية وجهة عربية أجنبية مشتركة، وبلغ عدد عقود التأمين المبرمة 22 عقداً و 14 ملحق عقد، بلغت قيمتها حوالي 113 مليون دولار. كما تسلمت المؤسسة طلباً لتأمين مشروع استثماري في إحدى الدول الأعضاء.

الجهود التسويقية:

- زار وفد من المؤسسة الجمهورية التونسية خلال شهر أكتوبر 2013 وعقد اجتماعات مع الهيئة العامة للتأمين، حيث تم التعريف بأنشطة المؤسسة ومناقشة مقترح المؤسسة في منح الحكومة التونسية خطاً تأمينياً دائرياً لتغطية وارداتها.
- زار وفد المؤسسة السودان في نوفمبر من العام 2013 وعقد سلسة اجتماعات مع عدد من المسئولين في البنوك السودانية والبنك المركزي السوداني ووزارتي المالية والكهرباء وذلك لبحث عددٍ من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
- نفذ وفد المؤسسة مهمة تسويقية في الجمهورية اللبنانية لترويج خدماتها التأمينية خلال الفترة 18 - 20 نوفمبر 2013 تم خلالها زيارة عدد من البنوك التجارية لعرض خدمات المؤسسة.
- قامت المؤسسة بمهمة تسويقية في إمارتي دبي والشارقة خلال نوفمبر 2013 حيث تم زيارة عدد من المؤسسات بهدف تعريفها بخدمات المؤسسة وميزاتها التأمينية.
- نفذت المؤسسة مهمة تسويقية في جمهورية مصر العربية خلال شهر ديسمبر 2013 تم خلالها زيارة عدد من البنوك التجارية لعرض خدمات المؤسسة وخاصة تأمين تعزيز خطابات الاعتماد.
- في إطار سعي المؤسسة لتشجيع وتنمية الصادرات في المملكة العربية السعودية وترويج خدماتها وميزاتها التأمينية قامت بمهمة تسويقية خلال الفترة 8 - 11 ديسمبر 2013 تم خلالها زيارة عدد من الشركات الكبرى المصدرة.
- تم خلال الربع الرابع من العام 2013 تنفيذ نحو 73 زيارة ميدانية لعدد من المصدّرين والمستثمرين والمؤسسات المالية في كل من مصر ولبنان والسودان والإمارات والسعودية بالإضافة إلى دولة المقر.

على هامش فعاليات الملتقى العربي للاستثمار في الكويت

"ضمان الاستثمار" توقع مذكرة تفاهم مع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية

أعلنت المؤسسة عن توقيعها مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع مؤسسة تشجيع الاستثمار بالمملكة الأردنية الهاشمية في عدد من المجالات منها: تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها والخارطة الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة الأردنية. وأشارت المؤسسة إلى أن المدير العام فهد راشد الإبراهيم وقع المذكرة نيابة عن (ضمان) فيما وقعها المدير التنفيذي د.عوني الرشود نيابة عن المؤسسة الأردنية. وأضاف البيان أن الاتفاق الذي تم توقيعه على هامش الملتقى العربي للاستثمار الذي أقيم في الكويت يشمل إقامة اتصالات مباشرة ومنتظمة بينهما لتبادل المعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاستثمارية وكذلك تبادل المعلومات المتوفرة حول الشركات الاستثمارية العربية والأجنبية. فضلا عن تبادل الزيارات الميدانية المشتركة للشركات الاستثمارية العربية والأجنبية وكذلك للجهات الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار بهدف التعريف بأنشطة الطرفين وذلك لتعزيز استفادة الشركات الاستثمارية العربية والأجنبية من خدمات الطرفين. وأكد البيان أن ضمان سبق ووقعت اتفاقات مماثلة مع العديد من هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في الدول العربية عبر توفير ضمان التغطية التأمينية للاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في الدول العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر والإخلال بالعقد. إلى جانب غيرها من الأنشطة المساندة.

الندوات والملتقيات:

- نظمت المؤسسة في العاصمة التونسية يوم 10 أكتوبر 2013 ملتقى برعاية وزير المالية التونسي حول «آليات تأمين الصادرات والاستثمار وتسهيل تمويلها»، وذلك بالتعاون مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ومركز النهوض بالصادرات. وتم خلال الملتقى إلقاء أربع محاضرات تناولت تأمين ائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار، تأمين خطابات الاعتماد المستندية، وآليات تمويل الصادرات وتوزيع عقود تأمين ائتمان الصادرات عبر شبكات البنوك. وقد شهد الملتقى حضور نحو 200 مشارك من مختلف القطاعات ولاسيما القطاع المصرفي.
- شاركت المؤسسة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي الذي شهدته دولة الكويت خلال الفترة 11-12 نوفمبر 2013، حيث قدم مدير عام المؤسسة ورقة عمل عن دور صناعة الضمان في تشجيع التجارة والاستثمار بين أفريقيا والدول العربية
- شارك وفد من المؤسسة في فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي-الأوروبي الثاني الذي شهدته المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة 20-21 نوفمبر 2013، حيث قدم مدير عام المؤسسة ورقة عمل عن دور صناعة الضمان في تشجيع التجارة والاستثمار بين أوروبا والدول العربية.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لحضور الملتقى الاستثماري المصري الخليجي في القاهرة والذي عقد في جمهورية مصر العربية يومي 4-5 ديسمبر 2013 بتنظيم ورعاية الحكومة المصرية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة بهدف تعزيز العلاقات المصرية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتوثيق أواصر العلاقات العربية – العربية في شتى المجالات مع التركيز على المجالات الاستثمارية والاقتصادية.
- قام وفد من المؤسسة برئاسة المدير العام بزيارة إلى جمهورية مصر العربية وذلك يوم 8 ديسمبر 2013، حيث اجتمع الوفد مع وزير التعاون الدولي د. زياد بهاء الدين حيث تمت مناقشة عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك والتي تهدف إلى دعم دور المؤسسة في خدمة الاقتصاد المصري من خلال ضمان الاستثمارات العربية والأجنبية المنفذة في مصر.
- شاركت المؤسسة في اجتماع المجلس التنفيذي السنوي الرابع لاتحاد أمان في العاصمة القطرية الدوحة خلال شهر ديسمبر 2013،حيث تمت مناقشة مختلف أنشطة الاتحاد وبرنامج عمله للفترة المقبلة.
- نظمت المؤسسة بالاشتراك مع المعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت "الملتقى العربي للاستثمار" في دولة الكويت يومي 10 و 11 ديسمبر 2013 برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء لدولة الكويت وبحضور وزراء ومسئولين ورجال أعمال وخبراء.
- أوفدت المؤسسة أحد ممثليها لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتيناس) السنوية والذي عقد في الجمهورية التونسية خلال شهر ديسمبر 2013 وذلك للوقوف على مستجدات وتطورات نشاط تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار في مختلف دول العالم.

انعقد تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ جابر المبارك الصباح خلال الفترة 11-12 ديسمبر 2013

الملتقى العربي للاستثمار بحث سد فجوة جاذبية الاستثمار في دول المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي في قضايا جذب وتشجيع الاستثمار والتخطيط والتنمية

من اليمين فهد الإبراهيم وعبد اللطيف الحمد و أنس الصالح ود. بدر مال الله ود. برجس الهاجري

شارك في جلساته عدد كبير من وزراء ومسئولي الاستثمار والتخطيط والتنمية في الدول العربية ورؤساء وممثلي المنظمات الإقليمية والغرف العربية واتحادات رجال الأعمال والمستثمرين والخبراء والشخصيات العامة

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح حفظه الله وبحضور وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت أنس خالد الصالح ممثلا عن سموه وبتنظيم مشترك من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمعهد العربي للتخطيط وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت انعقد «الملتقى العربي للاستثمار: فجوة جاذبية الاستثمار» وذلك في دولة الكويت خلال الفترة من 11 إلى 12 ديسمبر 2013.

وشارك في جلسات الملتقى عدد كبير من وزراء ومسئولي الاستثمار والتخطيط والتنمية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من رؤساء وممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب وكذلك ممثلي المنظمات الإقليمية ذات الصلة والخبراء من ذوي الاختصاص والشخصيات العامة.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وفي الجلسة الافتتاحية للملتقى أكد **رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد** أهمية الملتقى في تعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية، خصوصا وأن الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله أصبح عنصرا أساسيا من محركات الاقتصادات الوطنية والدولية، وخصوصا بعدما توحد العالم واندمج، وانفتحت الأسواق على بعضها، وتسارعت حركة البشر والمال والسلع والمعلومات من مكان إلى آخر.

واستشهد الحمد بافتتاحية المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فهد راشد الإبراهيم، في أول تقرير عن "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" حيث أشار فيها إلى أن الاقتصادات العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الخارجية، خصوصا وأن حصتها من إجمالي التدفقات العالمية بلغت حوالي 5 % في المتوسط خلال الفترة 2005-2010 وانخفضت إلى 3.5 % عام 2012، كما تشير أيضا جميع الدراسات والبيانات المتوافرة إلى فشل مقلق للدول العربية في جذب تلك الاستثمارات، باستثناء دولتين خليجيتين هما السعودية والإمارات بحصولهما على 46 % من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2012 والبالغ 48 مليار دولار .

وقال الحمد أنه مما يزيد من خطورة ضعف جاذبية الاقتصادات العربية أن جميع دول المنطقة، نفطية وغير نفطية، غنية وأقل دخلا في حاجة كبيرة للاستثمارات الأجنبية لاستقطاب وتوطين التكنولوجيات الحديثة، والاندماج في الأسواق العالمية، ومواجهة التحديات العديدة بالأخص تلك المتعلقة بتوفير 50 مليون فرصة عمل خلال الـ 20 سنة المقبلة ومواجهة ضعف الموارد الطبيعية وخاصة المياه التي أصبحت غير كافية للاستعمالات في الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، وكذلك الموارد النفطية والغازية، والتي من المتوقع أن يرتفع استهلاك المنطقة لها إلى 60 % من إنتاجها في السنوات المقبلة.

وأشار إلى أن جاذبية الاستثمار ليست نتاج معادلة سهلة أو متغير واحد، بل هي ناتجة عن الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد، والإنتاجية والجودة في العمل، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، وجودة وكفاءة الخدمات العمومية ومدى فاعلية القوانين واحترامها، وطبيعة النظام السياسي ومدى احترام الحريات الفردية، والسلوك الاجتماعي واحترامه للغير وللرأي المخالف ولاكتساب الثروة وللتجديد والإبداع والمبادرة.

وأكد أهمية العمل على تغيير المناخ الاقتصادي، وإدخال الإصلاحات الضرورية، والانفتاح على الخارج، والعمل من أجل الاندماج، وتوسيع مجالات التعاون البيني العربي ومع دول العالم. مشيرا إلى أن ذلك تحدٍّ يواجه الحكومات، والمنظمات الاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية، والأفراد من عمال ومفكرين وباحثين ورجال ونساء أعمال، خصوصا وان التحديات في ازدياد والدول العربية تتراجع على مستوى إتقان العمل والإنتاج والقدرة على المنافسة والمساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي.

الكويت تؤكد دعمها لمبادرات وفعاليات جذب الاستثمار للمنطقة وتعزيز التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتخطيط التنموي

عبد اللطيف الحمد: 3.5 % نصيب المنطقة من الاستثمارات العالمية خلال عام 2012 ..وتجاوز الفشل ضرورة لمواجهة تحديات التنمية

أنس الصالح: الكويت دولة مصدرة لرأس المال وتدرك أن فوائد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتجاوز قضية التمويل وتوفير فرص العمل

كلمة راعي الملتقى

أكد **سمو رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ جابر المبارك الصباح** في كلمته أن الكويت، وبالتنسيق مع الدول العربية الشقيقة بشكل ثنائي وجماعي، تحرص على دعم ومساندة كل الجهود والمبادرات والفعاليات التي تستهدف تعزيز التعاون العربي في مختلف المجالات، لاسيما القضايا الاقتصادية ذات البعد التنموي، وفي مقدمتها قضايا الاستثمار التي تعد ركيزة النمو والتشغيل والرفاهة.

وأضاف المبارك في كلمة ألقاها نيابة عنه **وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت أنس خالد الصالح** أن قضية توطين الاستثمارات العربية وجذب الاستثمارات الأجنبية والترويج لاستقطابه من جميع أنحاء العالم ليست مسئولية جهات الترويج للاستثمار وحدها، فالمتابع لكل التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال يدرك أنها ثمرة تكاتف وتعاون جميع الجهات ذات الصلة ولاسيما الجهات المعنية بالتخطيط والتشريع والبنى التحتية والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال.

وشدد المبارك في كلمته على أن الكويت، ومن منطلق إدراكها لأهمية توطين الاستثمارات العربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى دول المنطقة، قد دعمت العديد من المبادرات والتشريعات التي تصب في صالح تحقيق هذا الهدف.

واستعرض المبارك عدداً من تلك المبادرات ومنها النمو المتواصل للاستثمارات الكويتية في الدول العربية والتي مكنتها من احتلال المرتبة الأولى عربيا في قائمة أكبر المصدرين للاستثمارات العربية البينية، وكذلك المساهمة في تأسيس واستضافة العديد من المنظمات الاقتصادية العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمعهد العربي للتخطيط، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ومنظمة المدن العربية ودعم أنشطتهم الرامية لتعزيز التعاون الاقتصادي ودعم قضايا العمل التنموي.

كما أشار إلى قيام الكويت بتطوير التشريعات الاقتصادية وإصدار تشريعات جديدة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتوطين رأس المال المحلي ومن ثم استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومنها: قانون الشركات الجديد، وقانون تشجيع الاستثمار المباشر، وقانون التراخيص التجارية، وقانون حماية المنافسة، والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وذكر أنه رغم أن الكويت تمتلك فوائض مالية وتم تصنيفها عبر الزمن كدولة مصدرة لرأس المال، إلا أنها أدركت أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تتجاوز قضية التمويل لتشمل نقل التكنولوجيا والابتكارات وسبل الإدارة والتسويق الحديثة، وصولا إلى تحقيق أهداف التشغيل وتنويع

مشعل الجابر: يجب مراجعة الوضع القائم للاستثمار بموضوعية وتبيان حدود الثغرات وأسباب المعيقات وتعزيز التعاون الإقليمي

فهد الإبراهيم: التطورات الأخيرة هبطت بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 57 % إلى 90 مليار دولار خلال عامي 2011 و 2012

بدر مال الله: كل دول المنطقة تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوظيفها في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية

مصادر الدخل والتنمية.

وشدد على أن دولة الكويت تدرك أن تحسين بيئة الاستثمار عملية مستمرة ترتبط بالتطوير المتواصل للبيئة التشريعية والإجرائية والمؤسسية على أسس تراعي التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، وتركز على اكتشاف مواطن القوة والضعف والإمكانات والتحديات للتعامل الإيجابي معها، بما يؤدي في النهاية لتحسين وضع الدولة التنافسي في جذب الاستثمار مقارنة بدول المنطقة والعالم.

وأعرب المبارك عن أمله في أن ينجح، الملتقى، استناداً إلى خبرة الجهات المنظمة، وحرص وزراء ومسئولي التخطيط والاستثمار والقطاع الخاص على المشاركة الفعالة في الجلسات، في أن يتوصل إلى توصيات موضوعية وعملية تساعد صناع القرار على المستويين الحكومي والخاص في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، وسد الفجوة القائمة بين إمكانات الجذب التي تمتلكها دول المنطقة وبين التدفقات الاستثمارية الفعلية الواردة إليها.

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت

من جهته أوضح **مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح** في كلمته التي ألقاها نيابة عنه مدير الإدارة القانونية بالهيئة د.برجس الهاجري أن الملتقى يستهدف الحوار البناء بين المسئولين عن التخطيط والتنمية من جهة والاستثمار والترويج له من جهة أخرى وكذلك مراجعة الوضع القائم وتبيان حدود الثغرات وأسباب المعيقات وذلك بهدف تعزيز اطر التنسيق والتعاون للعمل الجاد لتقديم الجهد الأفضل من اجل تحسين جاذبية دول المنطقة للاستثمار.

وأشار د. مشعل الذي اعتذر عن عدم الحضور لأسباب طارئة إلى إهتمام صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بتحقيق المزيد من التعاون العربي عبر مبادرات وأنشطة مشتركة تجسد الطموحات وترتكز على العمل الدؤوب وتعزيز روح المواطنة الحقة والحرص على التنمية التي عمادها الموارد البشرية بما يؤدي إلى تعزيز الجاذبية الاستثمارية للمنطقة العربية ومواجهة تحدي التنمية المستدامة وتوفير الوظائف لتحظى بالرفاه المنشود وتنعم بالاستقرار المأمول وتسير في نهج التقدم الصاعد دوماً.

وفي هذا الاطار أشار إلى ضرورة توفير الظروف الموضوعية التي تجعل منطقتنا العربية اكثر جاذبية للاستثمار عبر تعزيز الشفافية في الإجراءات، والأخذ بأفضل الممارسات في التخطيط ووضع السياسات المتناغمة، والإفادة من تطبيق مخرجات البحث الاكاديمي الرصين في المجالات المتاحة لتجويد الممارسة على أرض الواقع.

وقال: على الرغم من إختلاف وتنوع الاقتصادات العربية في نسب مساهمة

الاستثمار في الناتج المحلي وكذلك في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة أو الصادرة ، فإنه يجمعها حرص مشترك وسعي متنام لدعم الاستثمار الخاص وبناء الشراكات وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز المبادرين، مما سيجعلنا اكثر قدرة على تلمس مجالات الاستفادة من استعراض التجارب المختلفة".

وأوضح أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ستكون على رأس المستفيدين من تفاعلها مع جهات الترويج المشاركة في هذا الملتقى، مشيرا إلى أن الهيئة تأسست مؤخرا بموجب القانون رقم 116 لسنة 2013، بهدف تشجيع الاستثمار المباشر بشقيه المحلي والأجنبي والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية ورفع مستوى التنافسية وأداء الأعمال في دولة الكويت في ضوء السياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة، إلى جانب تأطير نظم العمل المؤسسي المتميز والأخذ بمعايير الأداء وثقافة التدريب والتعلم المتواصل لتنمية الموارد البشرية بمختلف مستوياتها الوظيفية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من جهته أكد **مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم** أن هذا الملتقى خطوة مهمة على صعيد تعزيز التعاون العربي في مجال الاستثمار، والمساعدة في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب، واستكشاف واقع البيئة الاستثمارية في المنطقة وفق مؤشرات علمية بمعايير دولية، تستهدف في النهاية صياغة سياسات لمواجهة التحديات القائمة والاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة من أجل تدعيم دور الاستثمار في تحقيق التنمية الشاملة، إلى جانب بحث إمكانية إنشاء اتحاد لهيئات تشجيع وترويج الاستثمار في الوطن العربي.

وأضاف في كلمته بالجلسة الافتتاحية أن مناخ الاستثمار في المنطقة شهد خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحسنا لافتا بفضل الإصلاحات العديدة التي طبقتها حكومات المنطقة على صعيد التشريعات والإجراءات وتحسين البنى التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص في العمل التنموي. وقد ترتب على ذلك تضاعف مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة خلال الفترة بين عامي 2005 و2010 إلى 436 مليار دولار، أي ما يزيد على 6 أمثال مجموع التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999و2004 والتي بلغت 69 مليار دولار.

كما أشار إلى تضاعف مجموع تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة بين عامي 2005 و 2010 إلى نحو 145 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال مجموع التدفقات خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999و2004 البالغة نحو 20 مليار دولار.

وأشار الإبراهيم إلى أن التطورات الأخيرة في المنطقة العربية أثرت على قدرة بعض الدول العربية على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وتطوير التبادلات التجارية والمالية الدولية، حيث انخفض مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة إلى 90 مليار دولار خلال عامي 2011 و 2012، وبنسبة 57 % مقارنة مع 141 مليار دولار خلال عامي 2009 و2010 .

وفي هذا السياق أكد الإبراهيم ضرورة تكثيف الدول العربية على المستوى الفردي لجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال من جهة و تعزيز التعاون الاستثماري والتجاري فيما بينها من جهة أخرى، لاسيما وأن حصة المنطقة العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية لم تتجاوز 5 % في المتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة.

كما أشار إلى أن المؤسسة واكبت الأحداث السياسية وكثفت خدماتها ولاسيما عمليات الضمان للاستثمارات المنفذة في الدول العربية من

قبل المستثمرين العرب والأجانب والمواطنين والمقيمين خارج دولهم، وذلك ضد المخاطر غير التجارية المتمثلة في المصادرة والتأميم، وعدم التحويل، والحروب والاضطرابات والإخلال بالعقد وكذلك خدمات ضمان ائتمان الصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية والأجنبية الأخرى ضد المخاطر غير التجارية بالإضافة إلى المخاطر التجارية، لتبلغ القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال العامين 2011 و2012 نحو 3.2 مليار دولار بزيادة 1.3 مليار دولار وبنسبة 41 % عن العامين 2009 و 2010 وهو ما أدى إلى تجاوز قيمة عملياتها التراكمية منذ إنشائها وحتى الآن لنحو 11 مليار دولار توزعت بنسبة 78 % لضمان ائتمان الصادرات ونسبة 22 % لضمان الاستثمار.

وأضاف أن المؤسسة شرعت أيضا في تعزيز قدراتها المالية الإجمالية لتبلغ نحو 477 مليون دولار مع إقرار زيادة رأسمالها على مراحل إلى 345 مليون دولار إضافة إلى احتياطاتها البالغة 132 مليون دولار وذلك لمواكبة النمو في الطلب على منتجاتها، كذلك طورت من دورها في نشر المعرفة وزيادة الوعي بصناعة الضمان ومناخ الاستثمار وقضايا التصدير عبر وسائل عديدة منها البحوث والدراسات وكان آخرها إطلاق أول مؤشر دولي لرصد جاذبية الاستثمار في دول المنطقة والعالم للاستثمار الأجنبي، والذي كشف عن وجود فجوة استثمارية بين إمكانات الجذب المحتملة والتدفقات الاستثمارية الفعلية في عدد من الدول العربية، وهو ما يمثل فرصا استثمارية قائمة يمكن للمستثمرين الاستفادة منها.

المعهد العربي للتخطيط

أما **مُدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر عثمان مال الله** فقد أوضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية، والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية، جعلت من مراجعة السياسات والبيئة الاستثمارية والخطط التنموية ضرورة لمواجهة التحديات التنموية المتنامية.

وأكد مال الله أهمية الملتقى في تبادل الرأي والمعلومات ما بين الدول المستضيفة للاستثمارات والمصدرة لها، بهدف تعزيز الجهود العربية لتنمية الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والمولدة للدخل وفرص العمل والوقوف على مدى الربط بين السياسات الاستثمارية والخطط التنموية.

وأشار إلى تنافس دول العالم بما فيها الدول العربية، على اختلاف مستوياتها التنموية، على جذب الاستثمارات الخارجية إليها، بتقديم العديد من الحوافز والامتيازات، فلم تعد هناك دول مصدرة للاستثمارات فقط وأخرى مستقبلة لها، بل أصبحت جميع الدول بما فيها الدول العربية سواء التي تعاني من محدودية المدخرات المحلية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة، أو تلك التي لديها فوائض مالية تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية.

وشدد على أن التحديات المستقبلية تفرض على الدول العربية العمل على الوصول إلى السبل الناجعة والمبتكرة لتطوير مناخ الاستثمار وزيادة حجم وكفاءة الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء وصولا إلى سد فجوة الاستثمار القائمة ما بين الفرص والواقع.

وأوضح أن مشاركة القطاع الخاص العربي في أعمال هذا الملتقى هو إضافة هامة، وذلك لما للقطاع الخاص من دور كبير في جهود التنمية العربية خاصة في مجال الاستثمار، داعيا لمواصلة تفعيل دور القطاع الخاص وتسهيل كافة الإجراءات أمامه ليقوم بدوره في تعزيز الجهود التنموية.

وأشار إلى حرص المنظمين لهذا الملتقى على فتح باب الحوار بين صناع القرار في الدول العربية انطلاقا من قناعة منظماتنا الإقليمية بأهمية إرساء علاقات تعاون مُثمرة بين القطاعين العام والخاص.

الشيخ د. محمد الصباح : تجربة رائدة للكويت في الاستثمارات الخارجية عبر الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية

من اليمين د. وليد عبد مولاه والشيخ د. محمد الصباح ود. رياض بن جليلي

" الدول العربية: منطقة جاذبة للاستثمار؟ بين فجوة الجاذبية وفجوة الأداء"

انعقدت الجلسة الأولى تحت عنوان: الدول العربية: منطقة جاذبة للاستثمار؟ بين فجوة الجاذبية وفجوة الأداء وترأسها **نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق في دولة الكويت الشيخ د.محمد الصباح** حيث استعرض تجربة الكويت الرائدة في الاستثمارات الخارجية ولاسيما على الصعيد الحكومي عبر الهيئة العامة للاستثمار التي تنتشر استثماراتها جغرافيا وقطاعيا في مختلف أنحاء العالم.

كما أشار إلى تجربة مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والتي جعلت الكويت من الدول المهمة في الاستثمار الدولي في مجال الطاقة عبر امتلاكها لمنشآت واستثمارات ومصافي نفطية ومحطات تعبئة وقود للسيارات والطائرات ومصانع للبتروكيماويات ومخازن استراتيجية للنفط ومكاتب في العديد من دول ومناطق العالم في إطار استراتيجية تعظيم القيمة المضافة في سلسلة إنتاج النفط.

المعهد العربي للتخطيط

وفي هذه الجلسة تطرق **د. وليد عبد مولاه، الخبير في المعهد العربي للتخطيط**، للعلاقات التفاعلية المؤثرة في حجم وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدول ولآثاره التنموية، كما كشف عن طبيعة فجوة الجاذبية التي تتميز بها المنطقة العربية، مبرزا المؤشرات الداعمة لضعف السجل الاستثماري الوارد إلى الدول العربية كماً وكيفاً. والمقصود بالأثر الكيفي للاستثمارات الأجنبية، الأثر المتعلق بنسبة مساهمة تلك التدفقات في تكوين رأس المال الثابت، وبنسبة المساهمة في كل من القيمة المضافة والتشغيل والتصدير والأجور والقاعدة الضريبية والبحث العلمي والتطوير. وأوضح أن عينة الدول العربية التي توافرت عنها البيانات المطلوبة لتقييم أثر ومساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (خمس دول فقط) تشكو من محدودية تلك المساهمات ومن هذا المنطلق، استعرض أهم أسباب فجوة الجاذبية وفجوة الأداء، مبرزاً أن أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية لا تزال الفساد وعدم الاستقرار وحجم السوق الموازية.

كما شدد على ضرورة وجود إطار جديد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ينبثق عن رؤية جديدة تضع الاستثمار عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص في صلب خطط التنمية لخدمة الهدف الاستراتيجي الرامي في الآن نفسه لتعظيم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ولتقليل كلفته وتداعياته السلبية.

د. وليد عبد مولاه: تأثير ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والبحث العلمي في الدول العربية

د. رياض بن جليلي: دول الخليج تصدرت الأداء عربيا في «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» لعام 2013 الذي يشمل 110 دولة عربية وأجنبية

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من جهته، استعرض **رئيس البحوث والدراسات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات د. رياض بن جليلي** أهم نتائج التقرير السنوي الثامن والعشرين حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، والمتمحورة حول مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الذي أطلقته المؤسسة من أجل رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار وتزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي بمعلومات تفصيلية حول النواقص التي تعاني منها دول المنطقة والتي تحول دون جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية. وأشار خلال استعراضه لهيكل المؤشر إلى أن المنهجية المعتمدة لتطويره التزمت بمجموعة من المعايير العلمية والإحصائية التي تؤهل المؤشر المقترح ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك باعتماده على أوسع تغطية ممكنة للمتغيرات المحددة لقدرة جذب الاستثمار وعددها 114 متغيرا تم تجميعها من اهم وأحدث قواعد البيانات المعتمدة دوليا وإقليميا، وبشموله على 110 دول تمثل 95 % من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم.

وأشار عند تطرقه للاستثمار البيني العربي إلى أن نقص المعلومات الإحصائية الدقيقة والمعينة حول تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومصادره واتجاهاته لدى الكثير من الدول العربية يمثل أحد العقبات الأساسية المثيرة لمشاكل ذات صلة بصياغة السياسات العامة والاستراتيجيات الموجهة لاستقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، استعرض البيانات الواردة للمؤسسة والتي اقتصرت على 8 دول عربية، وبين أن إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2012 قد بلغ نحو 3.4 مليار دولار. وبالتركيز على نفس مجموعة الدول التي أفصحت عن بياناتها خلال العام الماضي يتضح أن تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة قد سجلت انخفاضا كبيرا بمعدل يزيد عن 73 %.

كما استعرض أهم النتائج المتعلقة بالوضع الإجمالي للجاذبية العربية وبوضع الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية، حيث حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية. وقد تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء العربي بمتوسط لقيمة المؤشر قريب جدا من المتوسط العالمي. وأفاد أن فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد بلغت 43 %، ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، وقيمتها 32.4 %، وفجوة العوامل الكامنة، بنسبة 29.7 %، وفجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية التي بلغت 68 % والتي تبرز بشكل صريح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

وأشار عند تقديمه للتوصيات إلى أن تشجيع الاستثمار يشمل جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محدِّدات مؤاتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف، وتتضمن هذه المحددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له، والواقع أن نوعية التنسيق بين هذه العناصر هي التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لقرار الاستثمار في بلد ما من عدمه. كما شدد على أهمية بناء وإدارة وتحليل قواعد بيانات شاملة ودقيقة بشأن المنشآت المحلية والمؤسسات الأجنبية القائمة في مختلف القطاعات (مرصد للاستثمار) لكفالة جذب وتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو القطاعات المنتجة التي يمكن أن يحقّق فيها أقصى مساهمة في التنمية الوطنية، من أجل تمكين صناع القرار في الدول العربية من استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار.

د.يوسف الإبراهيم: تحركات مهمة على صعيد تنفيذ المشروعات التنموية وتعزيز دور القطاع الخاص في الكويت خلال 2014

من اليمين علي الشحي ود. عادل الوقيان ود. يوسف الإبراهيم ود. أشرف العربي ود. عثمان محمد

«الترويج للاستثمار في إطار السياسات والخطط التنموية»

أما الجلسة الثانية التي جاءت تحت عنوان «الترويج للاستثمار في إطار السياسات والخطط التنموية» فقد ترأس حلقتها الأولى **الدكتور / يوسف الإبراهيم مستشار صاحب السمو أمير دولة الكويت ووزير المالية السابق** وأشار إلى أهمية الملتقى من جهة الموضوع محور النقاش والتوقيت ومستوى المتحدثين والحضور.

وتوقع أن يشهد العام 2014 في الكويت العديد من التحركات المهمة على صعيد تنفيذ المشروعات التنموية ومواصلة تعزيز دول القطاع الخاص في الاقتصاد، والتحرك لمواجهة التحديات التي تعترض تحقيق الأهداف التنموية.

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت

أما **د.عادل الوقيان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت** فقد أشار إلى جدلية العلاقة بين الخطط التنموية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية استمرار الخطط والبرامج الرامية إلى تنويع مصادر الدخل بصرف النظر عن وضع أسعار وإيرادات النفط.

وفيما يتعلق بالخطة الإنمائية الكويتية الرباعية التي تنتهي في مارس 2014 والبالغ حجم إنفاقها الإجمالي نحو 30.5 مليار دينار، ومدى تبنيها لتوجه الاعتماد على القطاع الخاص وتمكينه سواء كان محلياً أم أجنبياً، أوضح الوقيان أن الرؤية المستقبلية تنص على تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري بالتركيز على قيادة القطاع الخاص المحلي ثم الأجنبي للعملية التنموية وفق آليات محفزة تشمل تهيئة البيئة التشريعية والإجرائية مع توفير الأراضي والمرافق اللازمة لتوسيع نشاطه وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

د.عادل الوقيان : بصدد تعديل مكونات بعض مشاريع خطة التنمية في الكويت لتعزيز جاذبيتها للمستثمرين

وأضاف ان الخطة اعتمدت آليات لتحقيق ذلك أبرزها: تنويع الملكية عبر استئناف برنامج التخصيص، اعتماد نظم متنوعة ومشجعة للشراكة بين القطاعين منها نظام الـ B.O.T والسماح بتملك أجزاء من البنية التحتية، وإنشاء شركات تنموية كبرى والدخول في مشروعات إقليمية بالشراكة بين القطاعين، واستثمار برنامج الأوفست لتعزيز استثمارات الشركات الأجنبية في الكويت.

وذكر ان الخطة وضعت أهدافاً كمية منها: رفع حصة الاستثمار من الناتج المحلى الإجمالي من 18 % إلى 23 % وزيادة حصة القطاع الخاص المحلي والأجنبي من 4.7 % إلى 12.5 % من الإجمالي، إلا أن النتائج العملية على الأرض بعد 3 سنوات ونصف السنة من تطبيق الخطة تشير إلى تراجع نصيب القطاع الخاص من الناتج من السنة 32 % إلى 24 % وانخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج إلى 10.2 % وانخفاض استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي من 3.2 إلى 1.7 مليار دينار كويتي.

وارجع الوقيان أسباب التراجع إلى أسباب داخلية منها: البيئة التشريعية وتأخر طرح العديد من المشروعات التنموية بسبب طول الدورة المستندية وعدم كفاية الحوافز في بعض المشروعات مشيرا إلى أنه ورغم ارتفاع حجم

د.أشرف العربي: مصر تطرح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي فرصا محددة ومدروسة في قطاعات ومناطق متنوعة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الكويت خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلا انه في والمقابل زادت الاستثمارات المباشرة الصادرة من الكويت بقيمة أكبر.

وبيّن ان العمل جار لتعديل مكونات بعض المشاريع المقدمة للمستثمرين بهدف تعزيز جاذبيتها ورفع مساهمة دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية بالبلاد.

وزارة التخطيط في مصر

فيما تحدث **وزير التخطيط المصري د.أشرف العربي** عن اهتمام مصر بفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي للمشاركة في خطط التنمية منذ سنوات.

كما أشار إلى الدور الذي تقوم به الخطط التنموية في إتاحة فرص محددة ومدروسة للقطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ مشروعات في قطاعات ومناطق متنوعة تسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة إلى مصر ولاسيما في المشروعات القومية في قناة السويس وطريق سوهاج البحر الأحمر وغيرها.

وأوضح أن مصر تتبع مسارين أحدهما سياسي في إطار خارطة الطريق الجاري تنفيذها والثاني اقتصادي من شقين الأول بعيد المدى للتنمية والتطوير مع تعزيز دور القطاع الخاص في إطار رؤية تمتد حتى عام 2022 والشق الثاني عاجل بتمويل معظمه خليجي لانعاش الاقتصاد المحلي عبر تمويل إضافي بالموازنة الحكومية لعام 2014/2013 بقيمة تصل إلى 30 مليار جنيه حتى يونيو 2014.

على الشحي : الامارات تتوقع المزيد من الاستثمارات الأجنبية وارتفاع نصيب الناتج غير النفطي إلى 70 % من الإجمالي

وأشار إلى أن التمويل الإضافي يركز على الانتهاء من أعمال المرافق في 35 منطقة صناعية ومساندة المصانع المتعثرة ودعمها لإعادة تشغيلها ودعم المقاولين والموردين وسرعة سداد مستحقاتهم واستكمال المشروعات القائمة، التي يتوقف إنجازها على التمويل.

وأشار إلى أن مشروعات تطوير المرافق في مجالات الطرق والنقل ومياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي و دعم وتطوير الرعاية الصحية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية بشكل عام ستسهم وبشكل كبير في تحسين بيئة أداء الأعمال وكذلك تحسين الأوضاع الاجتماعية وبالتالي تعزيز جاذبية مصر للاستثمارات العربية والأجنبية.

د.عثمان محمد عثمان : أهمية الربط فيما بين الخطط التنموية والترويج لجذب الاستثمار في إطار رؤية شاملة

أما وزير التخطيط المصري السابق د.عثمان محمد عثمان فقد أكد أهمية الربط فيما بين الخطط التنموية والترويج لجذب الاستثمار في إطار رؤية شاملة حول مفهوم تحديث المجتمع ودور كل من الحكومة والقطاع الخاص مشيرا إلى أن نجاح مصر في الربط بين خطط التنمية والإصلاح من جهة وسياسات الاستثمار من جهة أخرى بداية من عام 2004، وحتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين أدى إلى ارتفاع واضح في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وذلك قبل أن تتأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية و ما تلاها من تطورات سياسية عمت المنطقة.

وزارة الاقتصاد في الإمارات

في حين عرض مُدير إدارة الاستثمار في وزارة الاقتصاد في الإمارات علي الشحي لتجربة الامارات في مجال تنويع مصادر الدخل عبر الاعتماد على الانفتاح على الخارج وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على المشاركة الفعالة في تنفيذ الخطط التنموية وفق فرص وبرامج واضحة والتي أدت إلى بلوغ حصة الناتج غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي إلى 67 % مقابل 33 % للناتج النفطي.

وأشار حسني إلى أن ذلك تزامن مع ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الامارات حتى بلغ رصيدها الوارد بنهاية عام 2012 نحو 78 مليار دولار وهو ما يتجاوز رصيد الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الامارات والمقدرة بنحو 48 مليار دولار بنهاية 2012.

وارجع حسني ذلك التقدم إلى امتلاك الامارات للعديد من عناصر جذب الاستثمار الأجنبي ومنها: الاستقرار السياسي والأمني والبنية التحتية المتطورة والبيئة التشريعية والإجرائية المواتية والانفتاح على العالم وقيامها بدور المركز التجاري والمالي للمنطقة متوقعا تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية وخصوصا من الدول الأوروبية إضافة إلى ارتفاع نصيب الناتج غير النفطي إلى 70 % من الإجمالي.

على الموسى : التشخيص الموضوعي والأمين للوضع والاستفادة من التجارب الناجحة يعتبر نصف الحل لمواجهة التحديات

من اليمين د.عبد اللطيف التونسي ود.رضا السعيدي وعلي الموسى ود. محمد السعدي

رضا السعيدي : منظومة استثمار جديدة في تونس تتجاوز الحوافز وتشمل كل العوامل الهامة ذات العلاقة بالاستثمار

ترأس الحلقة الثانية من الجلسة الثانية **وزير التخطيط السابق في دولة الكويت على الموسى** وأشار فيها إلى وجود روابط مشتركة فيما بين عدد من الدول العربية في التجارب التخطيطية والاستثمارية وكذلك التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها.

وشدد على أهمية مواصلة التشخيص الموضوعي والأمين للوضع الذي أعتبره نصف الحل لمواجهة التحديات والعقبات فضلا عن ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في المنطقة والعالم ولاسيما فيما يتعلق بالربط بين الخطط التنموية وبرامج الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وزير الشئون الاقتصادية التونسي

من جهته كشف **وزير الشئون الاقتصادية التونسي رضا السعيدي** عن منظومة استثمار جديدة في بلاده تتجاوز الحوافز وتشمل كل العوامل الهامة ذات العلاقة بالاستثمار على غرار تدعيم انفتاح السوق وإرساء دعائم اقتصاد المعرفة والتجديد وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وإعطاء مزيد من الضمانات للمستثمرين إلى جانب التكريس الفعلي لمبدأ الشفافية والمنافسة الشريفة ونجاعة الحوافز وتحسين أداء الإدارة وخدماتها لاسيما تبسيط الإجراءات واختصار الآجال.

كما أشار إلى تثمين المزايا التفاضلية والتنافسية للاقتصاد التونسي على مستوى الموارد البشرية الماهرة والبنية الأساسية المتطورة، مع تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تتميّز بالقيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع على غرار الطاقات الجديدة والمتجددة وصناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعة الصيدلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والسياحة العلاجية، إلى جانب الإطار القانوني الجديد المنظم للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مشيرا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس ارتفعت بنسبة 16 % خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2013، إلى قرابة 1.7 مليار دينار(1.03 مليار دولار).

وأشار إلى تنبه الحكومة التونسية إلى عدم الإفراط في الاستجابة للطلبات الاجتماعية على حساب الأداء العام للميزانية مشيرا إلى أن النمو في الرواتب والأجور لم يتجاوز 6 % سنويا.

وزارة التخطيط في ليبيا

من جهته أشار و**كيل وزارة التخطيط الليبية د.عبد اللطيف التونسي** إلى أن الرؤية المستقبلية لليبيا حتى عام 2030 تركز على إدماج القطاع الخاص في تنفيذ وتمويل وإدارة مشاريع التنمية

د.عبد اللطيف التونسي : رؤية ليبيا 2030 تركز على إدماج القطاع الخاص في تنفيذ وتمويل وإدارة مشاريع التنمية

باعتباره شريكاً ومساهماً فيها من خلال خطط تنموية متوسطة الآجل تأخذ في الاعتبار الاهتمام بالتنمية المكانية باعتبارها أساسا لتحقيق التنمية الشاملة والتركيز على التنويع الاقتصادي بدلا من الاقتصاد الريعي وتقييم المشاريع الاستراتيجية القائمة من الناحية التخطيطية والفنية والتعاقدية.

وكشف التونسي عن تحديات تواجه بلاده تتمثل في العقود التي سبق إبرامها من قبل النظام السابق بعضها على أسس غير مهنية بقيمة 140 مليار دينار ليبي وموزعة على 14 الف عقد مشيرا إلى أنها لن تكون كافية لتحقيق الأهداف التنموية إلا بمشروعات تكميلية تبلغ قيمتها 210 مليارات دينار أي بإجمالي عام يبلغ 350 مليار دينار.

وشدد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ تلك المشروعات لاسيما وأنه في حال الاعتماد على التمويل الحكومي فقط نحتاج لنحو 16 عاما لتنفيذها بإفتراض ثبات الإنفاق الحكومي الاستثماري والبالغ نحو 19.3 مليار دينار على معدلاته وكذلك بفرض استقرار العديد من المعطيات الأخرى.

كما أشار إلى أن تعثر تنفيذ بعض من تلك المشاريع يعود إلى أسباب متنوعة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وفنية موضحا أن 45 % من العقود تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار و75 % من تلك العقود مع شركات أجنبية لازال بعضها مترددا في العودة.

د. محمد السعدي : ضرورة الانتقال من حالة الصراع إلى مرحلة البناء والتخلي عن العقلية الأمنية في التعامل مع البيانات

وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن

كذلك أشار وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن الدكتور/ محمد سعيد السعدي إلى تجربة اليمن السابقة في مجال التخطيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي منتقدا عدم تطبيق سياسات تضمن توسيع دائرة الاستفادة من الخطط والبرامج الاقتصادية والافتتاحية، بسبب عقبات عديدة منها احتكار السلطة والثروة ووجود مراكز قوى تمنع إنفاذ القوانين والإجراءات بشكل عادل وشفاف.

وأوضح أن الرؤية الشاملة للفترة المقبلة في انتظار انتهاء الحوار الوطني المستمر حاليا ولاسيما بعد نجاح المبادرة الخليجية في إرساء دائم التحرك المستقبلي فضلا عن الدعم السياسي والمالي مشيرا إلى أن الحكومة تسعى من خلال رؤية متكاملة للقيادة والقاعدة لتحسين بيئة الاستثمار على مختلف الأصعدة لاستئناف برامج ترويج الاستثمار في إطار فرص واضحة.

وشدد السعدي على أهمية الانتقال من حالة الصراع إلى مرحلة البناء في كل دول المنطقة والتخلي عن العقلية الأمنية في التعامل مع البيانات وضرورة معالجة الخلل في إعداد البيانات والإحصاءات وتحديثها بشكل دوري وذلك لمساعدة متخذي القرار على أسس علمية واضحة.

عبد الرحيم نقي: ضرورة تعزيز دور الدراسات والبحوث المتخصصة في دعم متخذي القرار على المستويين الحكومي والخاص

من اليمين د.صالح السيف وفهد القرقاوي وعبد الرحيم نقي وإبراهيم القاضي

في اليوم الثاني للملتقى العربي للاستثمار : فجوة جاذبية الاستثمار عرض وزراء ومسئولو الاستثمار في الدول العربية فرصاً استثمارية متنوعة تقدر تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بمئات المليارات من الدولارات تشمل مجالات البنية الأساسية والزراعة والصناعة والخدمات بمختلف أنشطتها.

وشدد الوزراء والمسئولون في كلماتهم ومداخلاتهم على ضرورة التعاون لسد فجوة جاذبية الاستثمار في المنطقة، من خلال تنسيق الجهود وتبادل الخبرات والمعلومات عبر إنشاء اتحاد لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية .

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

ففي الجلسة الثالثة للملتقى والتي عقدت تحن عنوان "فرص وتحديات الترويج للاستثمار في المنطقة العربية" ترأس حلقتها الأولى **عبد الرحيم حسن نقي الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي** وأشار إلى أهمية التعاون فيما بين الجهات البحثية في دول المنطقة لتعزيز دور الدراسات والبحوث المتخصصة في دعم متخذي القرار على المستويين الحكومي والخاص. وشدد على أهمية استمرار وتكثيف برامج تشجيع القطاع الخاص لتعزيز دوره في الخطط والمشاريع التنموية في مختلف دول المنطقة.

مؤسسة الخليج للاستثمار

وفي الحلقة الأولى أكد **إبراهيم القاضي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار** أهمية مواجهة التحديات التي تشهدها المنطقة والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وفق رؤية متكاملة لعوامل الجذب للاستثمارات الخارجية.

واستعرض تجربة مؤسسة الخليج للاستثمار في المنطقة على مدى 3 عقود منذ تأسست كمؤسسة إقليمية من قبل حكومات دول مجلس التعاون للاستثمار في تنفيذ المشروعات الاستثمارية في دول مجلس التعاون حيث ساهمت في أكثر من 60 مشروعاً بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 5 % و100 % وفي قطاعات متنوعة ساهمت بنحو 60 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لدول التعاون ووفرت نحو 57 الف فرصة عمل.

وأشار إلى أن المؤسسة ضاعفت من حجم استثماراتها في المنطقة من 205 ملايين دولار عام 2002 إلى 2.1 مليار دولار عام 2012 في حين بلغت أصولها الإجمالية نحو 6.3 مليارات دولار مقارنة مع 480 مليون دولار عام 1984.

إبراهيم القاضي : دول الخليج تحظى بمقومات الاستقرار السياسي والاقتصادي والبنية التحتية والبيئة التشريعية والإجرائية

وأوضح ان المؤسسة وضعت معايير لاختيار المشروعات التي تستثمر بها أبرزها: الجدوى الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية بدليل تركيزها على قطاع الصناعة الذي يستحوذ على 61 % من إجمالي الاستثمار المباشر بنهاية عام 2012، فضلا عن تركيزها في المستقبل على 3 قطاعات أساسية هي الطاقة الجديدة والمتجددة والزراعة والرعاية الصحية.

ومن وجهة نظره كمستثمر في دول مجلس التعاون يرى القاضي أن تلك الدول تحظى بمقومات عديدة لجذب الاستثمار على صعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي والبنية التحتية والبيئة التشريعية والإجرائية وانعدام أو انخفاض ضرائب الدخل على الشركات والأفراد وحرية حركة رؤوس الأموال والحرية النسبية لاستقطاب الموارد البشرية والكفاءات من مختلف دول العالم والقدرات التمويلية للمشروعات الكبرى وكذلك الصغيرة والمتوسطة.

مكتب الاستثمار الأجنبي لحكومة دبي

كما أشار **فهد القرقاوي المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الأجنبي في حكومة دبي** إلى أن الاستثمارات الأجنبية في دبي زادت خلال العام الجاري بنسبة تتراوح بين 8 % و10 % مقارنة بعام 2012 والذي نمت فيه الاستثمارات الأجنبية في دبي بنسبة 15 % مقارنة بعام 2011. ونوه بأن دبي جذبت خلال العام الماضي 7.35 مليار دولار موضحا أن المكتب وضع آلية جديدة لاحتساب الاستثمار الأجنبي لهذا العام بما يؤثر على نسبته .

فهد القرقاوي: مطلوب السعي لاستقطاب الفوائض المتراكمة لدى الشركات العالمية والمقدرة بنحو 5 تريليونات دولار

وأشار إلى أن الإمارات ملاذ أمن للاستثمارات في المنطقة وأهم منصة لإطلاق عمليات مشاريع الإنشاء والبنى التحتية إذ تعمل الحكومات الاتحادية والمحلية على تحسين دائم للبيئة الاستثمارية وتعزيز حقوق المستثمرين الأجانب مما يحافظ على استثماراتهم كما يظهر تقرير مؤشر ممارسة نشاط الأعمال في الإمارات العربية المتحدة إذ تقدمت الإمارات على أساس المؤشر العام من المرتبة 26 عام 2013 إلى المرتبة 23 عام 2014.

ودعا القرقاوي إلى السعي للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على استقطاب الفوائض المتراكمة لدى الشركات العالمية في

الوقت الحالي والمقدر قيمتها بنحو 5 تريليونات دولار.

وأوضح أن النشاط المصرفي في الدولة مليء بفرص النمو، وخصوصاً في مجال إدارة الثروات، حيث إن نسبة عدد أصحاب الثروات والثروات المرتفعة إلى السكان في دول الخليج هي من الأعلى في العالم. كما أن تلك الثروات في نمو مستمر، كذلك قطاع الخدمات ولاسيما الخدمات التقنية واللوجستية إلى جانب مجالات التعليم والصحة العامة والاقتصاد الأخضر كذلك برزت دبي تحديدا والإمارات عموما كوجهة للسياحة الترفيهية أو لاستضافة رجال الأعمال -أخيرا إن الفوز باستضافة "أكسبو 2020" لهو دليل على الثقة في بيئة الأعمال ومحفز لنمو البنية التحتية من شأنه تعزيز فرص الاستثمار في مختلف القطاعات وتعزيز مكانة الدولة عالميا.

وأشار إلى أهمية التعاون فيما بين جهات الترويج عبر إنشاء رابطة أو اتحاد لتنسيق الجهود خصوصا مع بروز تحديات عديدة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية، والأزمات السياسية الحالية في مختلف المناطق.

الهيئة العامة للاستثمار في السعودية

أما د.صالح بن عبد الله السيف مدير دراسات السوق في الهيئة العامة للاستثمار في السعودية فقد أشار إلى النمو الكبير الذي شهدته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة والتي جعلتها أكبر مستقبل عربي، حيث قفز رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 49 مليار دولار بنهاية عام 2006 إلى 199 مليار دولار بنهاية عام 2012.كما قفز عدد الشركات الأجنبية من 3 آلاف شركة إلى 11 الف شركة خلال نفس الفترة.

د.صالح السيف : السعودية تأخذ في الاعتبار التأثير المتوقع لمشروعات الاستثمار الأجنبي على القيمة المضافة والتشغيل

وارجع السيف النمو الكبير وتحسن ترتيب المملكة في قائمة الدول الجاذبة على المستوى العالمي من المركز 27 عام 2006 إلى المركز الثامن عالميا عام 2010 إلى الترتيب المتقدم للسعودية في مؤشرات بيئة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية والتركيز على الصناعات المعرفية وصناعة الطاقة والنقل باستثمارات إجمالية متوقعة تقدر بنحو 500 مليار دولار، وذلك إلى جانب الدور المهم للمدن الاقتصادية الكبرى.

وأوضح أن الهيئة بدأت تأخذ في الاعتبار التأثير المتوقع لمشروعات الاستثمار الأجنبي على القيمة المضافة والتشغيل عند منح التراخيص مشيرا إلى أن المشروعات الأجنبية اتضح أن تأثيرها كان اعلى من الاستثمارات

المحلية فيما يتعلق بنسب التوظيف.

هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت

كما أوضحت ورقة عمل قدمها **المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت الشيخ د.مشعل جابر الصباح** أن رؤية «الكويت 2035» تعتبر الاطار العام الذي استرشدت به الهيئة في اقتراحها لمشاريعها وبرنامج عملها بما يؤدي في مجمله إلى تشجيع الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي في الكويت، وتحسين بيئة الأعمال ورفع القدرة التنافسية للبلاد وتحفيز النمو وتحقيق الرفاه المستدام.

وأوضحت الورقة أن الهيئة تستعد لإطلاق حملة ترويجية متكاملة وعلى مراحل تستهدف تشجيع الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة والتي تحقق مبادئ التنمية المستدامة واعتبارات الإدارة الرشيدة في الترابطات الاقتصادية وتعزز الاندماج والتكامل ضمن سلاسل القيمة المضافة العالمية، وذلك عبر تقنية الاستهداف المركز لأنواع معينة من الصناعات أو القطاعات أو فئات المستثمرين أو مناطق جغرافية ذات خصوصية في علاقتها مع دولة الكويت أو تمثل أسواقاً واعدة.

الشيخ د. مشعل الصباح: الكويت تستعد لإطلاق حملة ترويجية متكاملة لتشجيع الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة

وشدد على أهمية التعاون العربي في مجال الترويج وجذب الاستثمار عبر تحقيق مزيد من التجانس في التشريعات الاستثمارية وبحث سبل الترويج المشترك وتعزيز الترتيبات الإقليمية والثنائية ونظم إحصاءات الاستثمار وتوفير مخرجاتها وتعميق استخدام المؤشرات والتقارير الإقليمية مثل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات و كذلك تقرير التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط وقريبا تقرير التنمية العربية.

كما دعت إلى الاستفادة من تنظيمات رجال الأعمال لتقديم الدعم الفني واللوجستي للجهود الترويجية الإقليمية المشتركة وكذلك الفضاء الافتراضي ووسائل الاتصال الاجتماعي لتأسيس منتديات إقليمية للترويج للاستثمار فضلا عن المبادرات الإقليمية في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات.

الاستفادة من تنظيمات رجال الأعمال لتقديم الدعم الفني واللوجستي للجهود الترويجية الإقليمية المشتركة

د. عادل الوقيان : بحث العلاقة بين الخطط وجذب الاستثمار لانعكاساتها المهمة على مسيرة التنمية في دول المنطقة

من اليمين د. عوني الرشود ود. عادل الوقيان ونبيل عيتاني

أما الحلقة الثانية فقد ترأسها **د. عادل عبدالله الوقيان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت** وأشار إلى أهمية بحث قضية العلاقة بين الخطط التنموية وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وانعكاساتها المتوقعة على مسيرة التنمية في دول المنطقة.

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان

فيما أكد **نبيل عيتاني رئيس مجلس الإدارة مُدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان** على أهمية تكثيف جهود الترويج لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وخصوصا بعد التطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة ، داعيا إلى إنشاء رابطة

نبيل عيتاني : أهمية تكثيف جهود الترويج لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وخصوصا بعد التطورات الأخيرة

لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية.

وأشار إلى انه وعلى الرغم من عدم استقرار المناخ السياسي، لا تزال لبنان قادرة على جذب الاستثمارات إليها حيث تمكنت من جذب 3.78 مليار خلال عام 2012 بزيادة قدرها 8.5 % مقارنة بـ 3.50 مليار عام 2011. ممثلة 7.8 % من إجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية البالغة نحو 47 مليار دولار خلال عام 2012.

وأضاف أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان لا تزال من بين الأعلى إقليميا وعالميا، مشيرا إلى أن الخدمات والتجارة هي القطاعات الرئيسية الجاذبة فيما جاء أكثر من 30 % من المستثمرين من دولة الإمارات والمملكة المتحدة، كما أشار إلى أن أغلبية الاستثمارات الكويتية في لبنان تتركز في قطاعات البناء والعقارات، ومعظمها تم إنشاؤها قبل عام 2010.

مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن

من جهته أوضح **المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن د.عوني الرشود** أن بلاده تستهدف المستثمرين من الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص، حيث شكلت

د. عوني الرشود: التركيز على قطاعات الصحة والسياحة والصناعات الدوائية والطاقة الجديدة والمتجددة والاتصالات

الاستثمارات العربية 70 % من مجموع الاستثمارات الكلية التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال الأعوام الخمسة الماضية، مشيرا إلى أن الأردن نجح خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2013 في استقطاب ما يزيد عن مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكشف عن أن الأردن سيقوم عام 2014 بإعداد دراسات جدوى أولية لمشروع الخارطة الاستثمارية لمناطق المفرق واربد وجرش وعجلون، إضافة إلى افتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجي وخاصةً في السعودية وتركيا وكندا كوريا الجنوبية، مع التركيز على قطاعات الصحة والسياحة والصناعات الدوائية والطاقة الجديدة والمتجددة والاتصالات.

وشدد على أن الأردن تسعى لإفادة المستثمرين من توقيع 53 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات و27 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي وكذلك انضمامه إلى لجنة الاستثمار الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ليصبح بذلك رابع دولة عربية بعد مصر والمغرب وتونس، ورقم 45 على مستوى العالم، وأخيرا توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عدد من المجالات.

السفير د. جمال بيومي : مبادرات متعددة للكويت على صعيد تعزيز التعاون العربي في المجال الاقتصادي

من اليمين النعمة عبد القدوس و د. مصطفى عثمان والسفير د. جمال بيومي وأسامة صالح ومحمد جيري

اتحاد المستثمرين العرب

وفي الحلقة الثالثة من الجلسة الثالثة التي ترأسها **السفير د. محمد جمال الدين بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب** أشار إلى مبادرات الكويت المتعددة على صعيد تعزيز التعاون العربي في المجال الاقتصادي بداية من الدعوة إلى أول قمة عربية إقتصادية واستضافتها مرورا بإنشاء واستضافة العديد من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وكذلك مبادرات التمويل المتنوعة وكان آخرها الصندوق المخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وزارة الاستثمار في السودان

وفي بداية الحلقة قال **وزير الاستثمار في السودان د.مصطفى عثمان إسماعيل** أن السودان لن تتأثر قدرته على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية بانفصال الجنوب لأنه لازال يمتلك قدرات هائلة على مستوى الموارد الطبيعية والمساحة والموقع وغيرها من عوامل الجذب التي لم تتأثر، حيث تمكن من جذب 29 مليار دولار خلال الفترة (2000 - 2010) تركزت في قطاع البترول و التعدين بنسبة 74 % بينما بلغت نسبة القطاعات الأخرى 26 % من إجمالي الاستثمارات، مشيرا إلى أن الصين جاءت في مقدمة الدول المستثمرة بقيمة 6 مليارات دولار تلتها ماليزيا برأسمال قدره 4 مليارات دولار ثم الهند بـ 3 مليارات دولار واستثمرت كل هذه المبالغ في قطاع البترول و التعدين. وأوضح أن وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير البترولية باستثناء الأعوام 2003، 2005 و2007 اتسمت بالنمو المستقر، وتركزت في قطاع الخدمات حيث فاقت استثماراته 64 %وجاءت الزراعة في ذيل القائمة بنسبة 5 %.

وعلى صعيد الاستثمارات العربية شهدت الفترة 2000 - 2010 نشاطا نسبيا حيث بلغ عدد الاستثمارات العربية المصدقة لهذه الفترة (1657) مشروعاً نفذ منها (397) مشروعاً بنسبة 24 % فقط بقيمة 5.3 مليارات دولار معظمها استثمارات خاصة شكلت ما يفوق 67 % من الاستثمارات غير النفطية الوافدة إلى السودان، مشيرا إلى أن السودان استقطب مستثمرين من 13 دولة عربية أبرزها الكويت والسعودية و الإمارات و مصر والأردن وتعادل استثماراتها 83 % من جملة الاستثمارات العربية .

د. مصطفى عثمان: توقع تدفق استثمارات خاصة عربية إلى السودان لتحقيق برنامج الأمن الغذائي العربي

وتوقع إسماعيل تدفق استثمارات خاصة عربية إلى السودان لتحقيق برنامج الأمن الغذائي العربي وخصوصا اذا ما تم توجيه تمويل الصناديق العربية لتشييد مشروعات البنى التحتية في المواقع الزراعية وتأسيس المناطق الحرة في الموانئ لاستقطاب استثمارات خدمات الصادرات وتأسيس المدن والمناطق الصناعية المتخصصة لتسهيل وتوفير الخدمات اللوجستية، إضافة إلى تقديم تسهيلات تمويلية وتوفير العمالة المدربة والتقنيات اللازمة، ولاسيما مع وجود العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم التي من الممكن أن تعزز تحقيق هذا الهدف.

وزارة الاستثمار في مصر

من جهته كشف **وزير الاستثمار المصري أسامة صالح** عن خطة جديدة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ودعم المستثمرين ترتكز على تأمين مشروعات المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية، وطرح المزيد من الفرص والمشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات ومنها:

أسامة صالح : إقامة منطقة استثمار عربي مشترك ومواجهة تحديات النقل بين دول المنطقة والالتزام بتطبيق الاتفاقيات

البنية الأساسية، وتعديلات قانون ضمان وتشجيع حوافز الاستثمار الخاصة للسماح بإجراء التسويات على عقود الاستثمار السابقة وإبرام التصالح مع المستثمرين، والبدء في تفعيل نظام التراخيص المؤقتة ، ووضع نظام جديد لحوافز الاستثمار يراعى فيه ربط نظام الحوافز بأولويات خطة التنمية الاقتصادية القطاعية والجغرافية. كما أشار إلى خطة عاجلة لتنشيط الإنتاج والتنمية واتباع سياسة اقتصادية توسعية تقوم على تحفيز المستثمرين دون تحميلهم أعباء ضريبية إضافية، وضخ استثمارات جديدة وحل مشاكل الطاقة مع تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجور والتعامل مع مشكلة البطالة، وتتضمن ضخ اعتمادات إضافية للانتهاء من أعمال توصيل المرافق إلى 35 منطقة صناعية و مساندة المصانع المتعثرة ودعمها لإعادة تشغيلها ودعم المقاولين والموردين وسرعة سداد مستحقاتهم وتطوير المرافق واستكمال المشروعات القائمة، التي يتوقف إنجازها على التمويل.

أما على صعيد التعاون العربي في مجال الاستثمار فقد جدد صالح الدعوة لإقامة منطقة استثمار عربي مشترك وتوفير التمويلات اللازمة ومواجهة تحديات النقل بين دول المنطقة والالتزام بتطبيق الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية وتوحيد أو تقارب الأنظمة التشريعية والتنظيمية والسياسات الاستثمارية والترويجية وتعميق الترابط بين أسواق المال العربية، تدعيم دور الهيئات العربية للاستثمار في اقتراح وتطوير المشروعات الاستثمارية المشتركة وفي مقدمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للدول العربية ولاسيما في مجال ضمان مخاطر الاستثمار، نظرا لما تشهده المنطقة في الفترة الحالية من تغيرات اقتصادية وسياسية.

النعمة عبد القدوس: موريتانيا تطرح فرصا استثمارية جديدة في منطقة نواذيبو الحرة، التي تمتد مشروعاتها حتى عام 2035

من جهته أشار **د. حسن فهمي رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر** في ورقة عمل قدمها إلى الملتقي إلى عدد من المشروعات القومية ذات الأهمية الاستراتيجية لمصر والجدوى الاقتصادية للمستثمرين أبرزها: مشروع تنمية محور قناة السويس المتكامل على امتداد 176 كيلو متراً على ثلاث مراحل ومشروع التنمية حول طريق الصعيد – البحر الأحمر الذي يربط محافظات جنوب مصر بميناء سفاجا للتنمية المتكاملة. وكشف عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بلغ خلال الـ8 سنوات ما بين عامي 2005/2004 و 2012/2011 ما قيمته

محمد جيري : نسبة الاستثمارات العربية والأجنبية في ناتج جيبوتي من 8% عام 2001 إلى 34% عام 2012 .

53.5 مليار دولار بمتوسط سنوي قدره 8.5 مليار دولار، كما بلغت الزيادة في رؤوس الأموال والتوسعات في شركات قائمة ما يقرب من 7.8 مليار دولار خلال نفس الفترة .كما وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالي 2012 / 2013، إلى 3 مليارات دولار حيث تأتي السعودية ثم المملكة المتحدة والكويت في المقدمة باستثمارات بلغت 5.8 ، 5 ، 4.6 مليار دولار على التوالي، مشيرا إلى أن مصر تستهدف جذب 4 مليارات دولار خلال العام المالي 2013/ 2014 وبالنسبة للاستثمارات العربية المباشرة خلال 6 سنوات الأخيرة بداية من عام 2006 فقد بلغت نحو 13.6 مليار دولار بمتوسط سنوي قدره 2.26 مليار دولار، كما بلغت خلال عام 2011/ 2012 حوالى 1.2 مليار دولار وارتفعت عام 2012/ 2013 لتصل إلى 1.4 مليار دولار.

وشدد على أن الحكومة رصدت أبرز التحديات الداخلية والخارجية لزيادة الاستثمارات العربية والأجنبية والخاصة بتوافر الأراضي والطاقة وتأخر استخراج تراخيص التشغيل والبناء وتأخر صرف دعم الصادرات وجارٍ حلها.

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي

كذلك أشار **مدير إدارة ترقية الاستثمارات - الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في جيبوتي محمد عطاوي جيري** إلى نمو تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية في بلاده ولاسيما من الإمارات والسعودية والكويت ومصر واليمن في مجالات الموانئ والأسمنت والعقار. حيث زادت نسبة الاستثمارات العربية والأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من 8 % عام 2001 إلى 34 % عام 2012 .

مصلحة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في موريتانيا

أما **رئيس مصلحة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في وزارة الشؤون الإقتصادية والتنمية الموريتانية النعمة عبد القدوس** فقد أشار إلى فرص الاستثمار العديدة في بلاده في مجالات الزراعة والصيد والثروة المعدنية والسياحة والتطوير العقاري ولاسيما منطقة نواذيبو الحرة، التي تمتد مشروعاتها حتى عام 2035 مشيرا إلى العديد من القوانين والإجراءات المشجعة للاستثمار .

د. بدر مال الله : دور مهم يمكن أن يقوم به الاستثمار في دعم قضايا التنمية في الدول العربية

من اليمين خالد الكيلاني وعبد الكريم منصوري ود. بدر مال الله ونور الدين زكري

المعهد العربي للتخطيط

أما الحلقة الرابعة من الجلسة الثالثة فقد ترأسها **د.بدر عثمان مال الله مُدير عام المعهد العربي للتخطيط** وأشار إلى الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار في دعم قضايا التنمية في الدول العربية.

نورالدين زكري: تونس تنفذ حملة ترويج جديدة تستهدف البلدان الجديدة المستثمرة والشركات العالمية الراغبة في نقل إنتاجها

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس

وفي بداية الحلقة أشار **مدير عام وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس نورالدين زكري** إلى المزايا النسبية التي تمتلكها تونس في جذب الاستثمار مما أدى إلى بلوغ الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة نحو 24.3 مليار دولار عبر أكثر من 3 الأف شركة توفر 333 الف فرصة عمل.

وذكر أن الوكالة تعتمد استراتيجية ترويج فعالة عبر مكاتبها في باريس وبروكسل وميلانو وكولونيا ولندن ومدريد وإسطنبول وطوكيو إضافة إلى التنسيق مع مركز النهوض بالصادرات ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ووكالة النهوض

عبد الكريم منصوري: أدعو لإنشاء مرصد عربي للاستثمار وقوة استثمارية مشتركة للترويج للاستثمارات البينية

بالصناعة والتجديد.

وكشف عن أن تونس تستعد لتنفيذ حملة ترويج واستراتيجية اتصال جديدة تستهدف البلدان الجديدة المستثمرة والكفاءات التونسية بالخارج وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لترويج القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي وبعض الأنشطة الاقتصادية المهمة : مثل السياحة والصحة والرياضة والخدمات المالية وصناعة مكونات الطائرات والسيارات واستقطاب الشركات العالمية الراغبة في نقل إنتاجها إلى الخارج حيث نجحت تونس حتى عام 2012 في استقطاب 161 شركة أجنبية مختصة في هذا المجال.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر

من جهته أوضح **المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر عبد الكريم منصوري** أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر بلغت خلال الفترة ما بين 2002 ويونيو 2013 نحو 454 مشروعا بقيمة 2.3 تريليون دينار جزائري أي ما يعادل 29.4 مليار دولار وفرت نحو 98.5 الف فرصة عمل منها 161 مشروعا عربيا وبقيمة 1.4 تريليون دينار جزائري أي ما يعادل 17 مليار دولار وبنسبة 58 % من الإجمالي وفرت نحو 47 الف فرصة عمل.

خالد الكيلاني : فرص واعدة للمستثمرين في ليبيا و 414 مشروعاً تحت التنفيذ والتشغيل بتكلفة 26 مليار دولار

كما جدد المنصوري الدعوة لإنشاء اتحاد لجهات تشجيع الاستثمار على المستوى العربي أسوة بتجمع WAIPA على الصعيد الدولي وتكثيف الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية فيما بين تلك الجهات كما طالب بإنشاء مرصد عربي للاستثمار يكون متخصصاً في البحوث الخاصة بالاستثمار في الدول العربية، وكذلك إنشاء قوة استثمارية عربية مشتركة من كبار المستثمرين والمسئولين العرب للترويج للاستثمارات البينية العربية.

الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في ليبيا

كذلك كشف **المدير العام المكلف الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في ليبيا خالد الكيلاني** عن فرص واعدة وعديدة للقطاع الخاص العربي في مشروعات إعادة إعمار الاقتصاد الليبي والتي بدأ بعضها بالفعل.

وأشار إلى وجود 414 مشروعاً تحت التنفيذ والتشغيل بتكلفة استثمارية إجمالية 32 مليار دينار بما يعادل نحو 26 مليار دولار 85 % منها تحت التنفيذ موزعة على 42 % في قطاع الصناعة و27 % في قطاع السياحة و17 % في قطاع الخدمات وتوزعت بقية الاستثمارات على القطاعات الأخرى.

فهد الإبراهيم: الدول العربية لديها العديد من التشريعات والأجهزة والاتفاقيات وغالبيتها تحتاج إلى تفعيل

من اليمين محمد شواري والسفير د. جمال بيومي و فهد الإبراهيم ود. محمد النسور وساعد العوضي

عقدت الجلسة الرابعة والأخيرة تحت عنوان «**الاستثمار الأجنبي المباشر : قضايا محورية**» و **تراسها مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم** وأوضح أن الدول العربية لديها العديد من الأجهزة والأطر والاتفاقيات الإقليمية والدولية والتشريعات والبرامج المعنية بتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، إلا ان غالبيتها تحتاج إلى تفعيل.

جامعة الدول العربية

من جهته ذكر **مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية د. محمد النسور** أن الدول العربية وقعت نحو 638 اتفاقاً استثمارياً تفضيلياً بما فيها 72 اتفاقاً بيني و58 اتفاقية ثنائية وإقليمية متعلقة بالاستثمار وحماية الاستثمار، إلا أنه أشار إلى أن هذه الثروة المذهلة من الاتفاقيات لم تنجح حتى الآن في إنشاء نظام فعال و قوي للتكامل الاقتصادي أو التدفق الحر لرأس المال وكانت ذات تأثير محدود على تعزيز الاستثمار الإقليمي.

د.محمد النسور: مطلوب تصديق الدول العربية على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية المعدلة في 2013

وأشار إلى أن جامعة الدول العربية بالتعاون مع ممثلي الدول العربية والجهات ذات الصلة ومنها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نجحت في العام الجاري 2013 في تعديل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وتدعو الدول إلى التصديق عليها كما تسعى إلى صياغة اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي واتفاقية عربية لمنح تأشيرة موحدة لرجال الأعمال في الدول العربية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

أما مدير إدارة العمليات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات محمد شواري فقد أكد على الدور الكبير الذي قامت به صناعة الضمان بشكل عام والمؤسسة بشكل خاص منذ السبعينيات في خدمة العديد من المستثمرين في الدول العربية والمصدرين من الدول العربية مشيرا إلى أن المؤسسة تمكنت خلال السنوات العشر الأخيرة، من تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 129 مليون دولار عام 2003 إلى نحو 1723 مليون دولار عام 2012 ليصل إجمالي الفترة إلى 7.6 مليارات دولار بنسبة 79.2 % من إجمالي عمليات المؤسسة منذ نشأتها وحتى نهاية عام 2012.

وأشار إلى جهود المؤسسة في التعريف بصناعة الضمان في المنطقة والمساعدة في إنشاء مؤسسات قطرية للضمان فضلا عن تواصلها المستمر والدائم عبر الأنشطة والفعاليات واللقاءات المباشرة مع المستثمرين العرب والأجانب مقترحا على هيئات تشجيع الاستثمار في المنطقة النص في قوانين الاستثمار على إمكانية الاستفادة من الضمانات التي تقدمها المؤسسة للمستثمرين ضد المخاطر السياسية.

وشدد على أن المؤسسة ستواصل خططها ومساعيها الرامية لتلبية احتياجات المستثمرين والمصدرين والمؤسسات الأخرى عبر التطوير المستمر لخدماتها وإمكاناتها المادية والبشرية لاستيعاب المتغيرات ومواجهة التحديات وبما يسهم في تعزيز حركة التجارة والاستثمار في المنطقة العربية.

مُؤسسة دبي لتنمية الصادرات

محمد شواري: "ضمان الاستثمار" قدمت 7.6 مليارات دولار ضمانات ضد المخاطر للمستثمرين والمصدرين خلال 10 سنوات

أما المدير التنفيذي لمُؤسسة دبي لتنمية الصادرات ساعد محمد العوضي فقد أشار إلى العلاقة الوثيقة فيما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات مشيرا إلى أن النشاط الواضح لإعادة التصدير في دبي والإمارات بوجود أكثر من 150 من خطوط الشحن البحرية ، بعدد 90 رحلة أسبوعيا ورحلات طيران إلى أكثر من 200 وجهة حول العالم.

كما استعرض دور المنطقة الحرة في جبل على في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات المحلية وتجارة إعادة التصدير حيث تساهم أنشطتها بقيمة 12.3 مليار دولار بنسبة 7.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وبقيمة 12 مليار دولار بنسبة 26.1 % من الناتج المحلي الإجمالي لمدينة دبي مع توفير أكثر من 160 الف فرصة عمل في الإمارات منها 155 الف فرصة عمل في دبي وحدها.

اتحاد المستثمرين العرب

وفي المقابل أشار **السفير د. محمد جمال الدين البيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب** إلى وجهة نظر المستثمرين في بيئة الاستثمار العربية إلى أن وجود العديد من الإيجابيات والسلبيات التي كشف عنها المستثمرون العرب والأجانب في مناسبات عديدة.

وعلى صعيد الإيجابيات أشار إلى التطورات التي شهدتها على صعيد البنية التحتية والبنية التشريعية والإجرائية وانفتاح معظم دول المنطقة على العالم الخارجي من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ودولية من بينها انضمام معظم دول المنطقة لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقياتها، وكذلك العلاقة المتميزة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الاقتصادي الأول للمنطقة ولاسيما في مجالي التجارة والاستثمار، وكذلك الولايات المتحدة الشريك الثاني والمرتبط بإتفاقيات مباشرة مع غالبية دول المنطقة.

د.جمال بيومي: الآلات ووسائل النقل والغذاء تسيطر على حصة مهمة من واردات الدول العربية ومطلوب تشجيع الاستثمار فيها

وفي المقابل نبه بيومي إلى العديد من التحديات وابرزها: عدد كبير من الاتفاقيات والتشريعات غير مطبق على أرض الواقع إلى جانب استمرار التحديات التشريعية والإدارية وضعف في البنى التحتية في عدد من الدول، وأخيرا التطورات السياسية الأخيرة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

وطالب بيومي بالتنسيق فيما بين دول المنطقة في مجالات الاستثمار المشترك والترويج وطرح فرص مدروسة ومجدية للمستثمرين والتنبه لأهمية الاستثمار في تعزيز التجارة البينية ولاسيما تشجيع الاستثمار في الآلات ووسائل النقل والغذاء لأنها تسيطر على حصة مهمة من واردات الدول العربية من الخارج.

ودعا بيومي إلى اتباع برامج لتشجيع الاستثمارات الخاص المحلي والأجنبي في قطاعي الصناعة والزراعية خصوصا بعدما سيطر قطاع الخدمات على حصة مهمة من الاستثمارات الأجنبية الواردة أو من الاستثمارات العربية التي ارتدت إلى المنطقة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2011.

ساعد العوضي: دور كبير للمنطقة الحرة في جبل على في جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات المحلية وتجارة إعادة التصدير

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

مشروع التوصيات

في ظل الانكماش الذي عرفته مختلف الأسواق بتأثير الأزمة المالية العالمية خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا بارزا في عملية التنمية واستدامتها يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يعطي لهذا النوع من الاستثمارات أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فان الدول العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فوفق البيانات المتاحة، يبدو ضآلة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات إلى نحو 47 مليار دولار في عام 2012 وبما يمثل 6.9 % من حصة الدول النامية ونحو 3.6 % من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية، بينما بلغت هذه التدفقات نحو 65 مليار دولار في البرازيل، البلد الذي يتقارب مع مجموعة الدول العربية من حيث نسبة ناتجه المحلي الإجمالي من الناتج العالمي (3.5 %). كما توضح البيانات أيضا تباينا من حيث الأداء وتركزا جغرافيا عاليا في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والبحث في العوامل الهيكلية الكامنة التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من رصد دقيق وتحليل منهجي لوضع جاذبية الدول العربية وتأثيره على قدرتها في استقطاب التدفقات الرأسمالية، ووفقا للأوراق التي استلمت وللمداولات التي تمت في الملتقى، ولتعميم المعلومات المستقاه والخبرات القائمة في هذا المجال على الصعيدين التخطيطي والترويجي، أصدر الملتقى العربي للاستثمار في دورة انعقاده الأولى تحت شعار "فجوة جاذبية الاستثمار" توصيات محددة وعملية من أجل تفعيل مزيد من الجهود القطرية والإقليمية لتعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمارات المباشرة الأجنبية والعربية، تتلخص بالاتي:

1. **التشخيص الموضوعي لتحديات الاستثمار:** ولوضع الدول العربية في مجال جاذبيتها للاستثمار كبداية ضرورية للحل وذلك بالاعتماد على مؤشرات قياس للأداء تستخدم إحصاءات دقيقة وحديثة ومنهجية علمية سليمة تعزز مصداقية النتائج وتسهل المقارنة وتركز على اكتشاف مواطن القوة والضعف وفي مقدمتها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ومؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية وغيرها .
2. **إنشاء مراصد قطرية للاستثمار:** في الدول العربية وتوحيد منهجية إعداد بيانات ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر طبقا لتعليمات صندوق النقد الدولي وتحديثها بشكل دوري على المستويين القطاعي والجغرافي مع اتباع أسلوب المسوحات الشاملة، والأهم ضمان إتاحة البيانات بوسائل فعالة بما يساعد على رصد تطورات التدفقات الاستثمارية البينية والدولية، ووضع خطط وبرامج استثمارية وترويجية مجدية وفعالة.
3. **التخطيط القطري الشامل لجذب الاستثمار وأداء الأعمال:** وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للبلد كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال ويشترك في وضعه وتنفيذه كل الجهات المعنية ولاسيما جهات التخطيط والعلاقات الخارجية وإنجاز المعاملات والتشريع والبنى التحتية والمرافق وكل ما يتصل ببيئة أداء الأعمال إلى جانب هيئات تشجيع الاستثمار، والاهم هو ضمان التطوير المتواصل لبيئة ومناخ الاستثمار على أسس تراعي المتابعة الدقيقة والاستجابة السريعة للمستجدات الخارجية ولاسيما ما يقوم به المنافسون في المنطقة والعالم .
4. **تطوير السياسات الاستثمارية والاقتصادية:** بما يؤدي لتعزيز الاستقرار والكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية والإنتاجية والبشرية والتكنولوجية، وانفتاح وحرية الأسواق، والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبما يشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على

يمكنكم الاطلاع على الكلمات وأوراق العمل المقدمة من المتحدثين
على الموقع الشبكي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
www.iaigc.net/?id=7&sid=32

الاستثمار وخصوصا في مجالات ذات عائد ربحي وتنموي، مع فتح المزيد من القطاعات أمام المستثمرين وتنويع أساليب مشاركتهم وتملكهم وفق منظومة استثمار جديدة لا تقتصر على الحوافز والإعفاءات وتتضمن طرح فرص محددة ومدروسة ومجدية، فضلا عن ضرورة التزام الحكومات بحد أدني للإنفاق الاستثماري.

5. **تهيئة البيئة السياسية المواتية للاستثمار:** عبر اتباع الوسائل السلمية في نقل المنطقة من حالة الصراع إلى حالة الاستقرار ومصارحة الشعوب بالتحديات والمتطلبات مع طمأنة المستثمرين وإتاحة كل قنوات الحصول على ضمانات لاستثماراتهم ضد المخاطر السياسية، مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسات الأخرى الدولية، نظرا لما تشهده المنطقة في الفترة الحالية من تغيرات.
6. **تحسين بيئة أداء الأعمال :** تأسيس لجان أو فرق عمل قطرية من جهات متعددة تتعامل مع قضية تحسين بيئة الأعمال على أنها عملية مستمرة وديناميكية وتعطي الأولوية لإزالة عقبات الاستثمار على المستوى التشريعي والإداري التي لا تتطلب كلفة مالية أو زمناً طويلاً خصوصا وان بعض الدول العربية تستقطب تدفقات أقل من إمكاناتها وذلك بسبب وجود عائق تشريعي أو إجرائي يمنع دخول المستثمرين الأجانب أو يضع شروطا لمشاركتهم على صعيد نسبة المساهمة أو طبيعة القطاعات.
7. **تطوير أداء هيئات الترويج للاستثمار العربية:** في مجال القدرات المادية والبشرية والمعرفية والاتصالية، وبحث إشراك القطاع الخاص في مجالس إداراتها، وكذلك التوسع في إعداد خرائط استثمارية تفصيلية وفرص محددة مدروسة ومجدية للمستثمرين بالتعاون مع بيوت خبرة إقليمية ودولية متخصصة، إضافة إلى مواصلة إنشاء المناطق التجارية والاستثمارية الحرة والمدن الاقتصادية المتخصصة، فضلا عن التواجد الفعال في الدول المصدرة لرؤوس الأموال والاستهداف المباشر للشركات العالمية الكبرى والعمل على استقطاب الفوائض المتراكمة لديها والمقدر قيمتها بنحو 5 تريليونات دولار، هذا إلى جانب استخدام وسائل وأدوات الترويج الحديثة والفعالة و النشطة والتفاعلية للوصول إلى الأسواق والمستثمرين بشكل مباشر ومنها: وسائل الإعلام والاتصالات البريدية والهاتفية والإلكترونية بمختلف أشكالها.
8. **تفعيل التعاون العربي المشترك في مجال الاستثمار:** الدعوة لعقد أول اجتماع إقليمي لوزراء ورؤساء جهات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، بمشاركة المؤسسات المعنية والقطاع الخاص العربي تمهيدا لتنظيم منتدى دوري حول جذب الاستثمار الأجنبي يتداول على استضافته مختلف الدول العربية بتنظيم مشترك تقود أمانته العامة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وصولا لإنشاء اتحاد أو رابطة ينبثق عنها لجان متخصصة لتعزيز التعاون العربي في مختلف مجالات الاستثمار، وابرزها قضايا: تبادل الخبرات والمعلومات وتجانس التشريعات والترويج الإقليمي المشترك وربط أسواق المال العربية والاستثمار العربي المشترك، وتفعيل الأجهزة والأطر والاتفاقيات الإقليمية والدولية، وآخرها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، والسعي لتطبيق اتفاقية موحدة لمنع الازدواج الضريبي وتأشيرة موحدة لرجال الأعمال في الدول العربية، والسعي لإقامة منطقة استثمار عربي مشترك وتوفير التمويلات اللازمة لها.
9. **تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** قياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق منهجية علمية موحدة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير وذلك بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية ومنها المعهد العربي للتخطيط ، خصوصا وان الدراسات الأولية تكشف عن ضعف هذا التأثير في الدول العربية، بما يؤدي إلى وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية ولاسيما في الصناعة التحويلية والآلات ووسائل النقل والزراعة والغذاء لأنها تسيطر على حصة مهمة من واردات الدول العربية من الخارج، خصوصا بعد تركز غالبية الاستثمارات الواردة في قطاع الخدمات.
10. **وضع آليات عملية لتنفيذ التوصيات:** وتشكيل لجان متابعة إقليمية وقطرية لمساعدة متخذي القرار في المنطقة للاستفادة من التوصيات التي تصدر عن التقارير والمؤتمرات المتخصصة التي تشخص نقاط الضعف في البيئة الاستثمارية وتقترح سياسات استثمارية وإجراءات محددة لمواجهة الإخفاق وتحسين مناخ الاستثمار وسد الفجوتين القائمتين أولا: بين إمكانات الجذب التي تمتلكها دول المنطقة وبين التدفقات الاستثمارية الفعلية الواردة إليها، وثانيا: بين إمكانات الجذب القائمة والوضع المفترض في ضوء أداء الدول الجاذبة الرئيسية للاستثمار في العالم.

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):							
د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965-24959558	riadh@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	+965-24959561	sofyan@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	+965-24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

38 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:
- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و4 منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 9.5 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 25166 Riyadh 11466, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org